Pronoun Referencing to the Non-Closest Referred Entity and Its Textual Functions in the Qur'an

Ahmad Hamouda

Abstract

This study aims to tackle an important linguistic phenomenon in the Qur'anic text, i.e. pronoun referencing to the non-closest referred entity, which violates a well-known linguistic concept.

The research question asks what the semantic benefits of this phenomenon are and the functions it performs in the Qur'anic text. The study took an approach that combined inductive reasoning, description, and analysis in order to address the research problem and find objective answers to its questions.

Based on studying the many examples of this phenomenon, the results of the paper reveal five varied textual functions and values of this linguistic phenomenon ranging from synthetic, semantic, and pragmatic functions. Some of these functions would combine together, emphasizing on the semantics of the text and its rhetorical quality. These functions are as follows:

First: Broadening the range of reference.

Second: Focalizing the topic of discourse\ central intended theme.

Third: Alerting the addressee to profoundly comprehend the Qur'an and to search for overbalances (overbalance evidences) in the text.

Fourth: Stimulating the addressees to trigger their cognitive base and to ruminate in the cultural and pragmatic evidences.

Fifth: Enriching the semantic senses.

The study recommends the further re-examination of the general linguistic assets that are based on the extrapolation of the language, by analyzing them in major linguistic texts (the main one being the Quranic text) to confirm the persistence or shortcomings of those assets.

Key words: Qur'an, pronoun, text, reference, semantic.

ISSN : 1026-9576

DOI : 10.34120/0117-039-153-008

عود الضمير على غير الأقرب في القرآن الكريم ووظائفه النصية

أحمد حمودة موسى

أستاذ مشارك، قسم العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية/ جامعة القاهرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة لغوية مثيرة للتأمل في النص القرآني ؛ هي عود الضمير على غير الأقرب ، وهي ظاهرة تخالف أصلاً لغويّاً مشهوراً .

وبهذا الصددِ طرح البحث سؤالاً عن الجدوى النصّية لهذا التجاوز الأسلوبي ، والوظائف التي يضطلع بها في النص القرآني ، وفي هذه السبيلِ سلكت الدراسةُ منهجاً جمع بين الاستقراء والوصف والتحليل بغية معالجة مشكلة البحث والوقوف على أجوبة موضوعية لأسئلته .

وقد انتهى البحثُ من درسِه للشواهد الكثيرة لهذه الظاهرة في النص القرآني إلى مجموعة من النتائج ، تمثّلَ أهمُّها في رصد خمس من الوظائف أو القِيَم النصية التفصيلية لها فيه ، وهي قِيَمٌ متنوِّعة الجهات ؛ ما بين تركيبيّة ودلاليّة وتداولية ، وكثيراً ما يجتمعُ بعضُهنّ في الموضع الواحد بما يزيد ثراءَ دلالةِ النَّصِّ وكفاءتَه الخِطابِيّة . وهي :

أولاً : توسيع مدى السبك الإحالي .

ثانياً : تبئيرُ موضوعِ الخطاب/ المحَدَّث عنه .

ثالثاً : استيقاظ العقل إلى تثوير القرآن وتأمل القرائن النصّية .

رابعاً : استيقاظ العقل إلى إثارة مخزونه المعرفي وتأمل القرائن الثقافية/ التداولية .

خامساً : إثراء وجوه الدلالة .

الكلمات المفتاحية : القرآن ، الضمير ، النص ، الإحالة ، الدلالة .

من الأصول النحوية التي يقوم عليها فهمُ دلالات النصوص أنّ الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور؛ قال أبو حيان رحمه الله (ت745) "ومن قواعد النحويين أنّ الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"[1]، وقال ابن عادل الدمشقي (ت775) "وعودُ الضمير إلى أقرب مذكور واجب"[2]، ومِن قبلُ ما قرّر ابنُ مالك (ت672) أنّ مفسِّر الضمير "لا يكون غير الأقرب إلا بدليل"؛ إذ إنّ "اللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفسَّر في تكميل وضوحِه أن يتَّصل به، فلذلك إذا ذُكر ضميرٌ واحد بعد اثنين فصاعِداً جُعِل للأقرب، ولا يُجعَل لغيره إلا بدليلٍ من خارج"[3]، أي من خارج نفس الإحالة، وهذا القريّ هو الأشبه بطريقة العرب في تعليق بعض الكلام ببعض عموماً، فـ"العربُ تُغلِّب الأقرب على الأبعد"[4].

وفي تخريج وضع الظاهر موضع المضمر في قوله – تعالى–: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76] يقول ابن الحاجب (ت646) "... فلو قال: من وعائه، لتُوهِّم أنه يوسف لأنه أقرب مذكور، فأَظْهَرَ دفعاً لذلك"[5].

ولرسوخ هذا الأصل النحويّ وانعقاد الخناصر عليه استصحبه النحاةُ في كثير من نقاشاتهم واستدلالاتهم في مختلِف المباحث؛ فمن ذلك تسميتُهم ضميرَ المشتقِّ العاملِ إذا كان جارياً على غير الأقرب: جارياً على غير مَا هُوَ له؛ تنبيهاً على الأصل، وهم يوجبون إبراز هذا الضمير – ويستثني الكوفيّون حال أمن اللبس[6] – لخلافِه المتوقّعَ، فتقول: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، إذا كان الضميرُ لزيدٍ. وفي هذا يقول ابن مالك[7]:

وأبــرِزَنْــه مطلقاً حيثُ تلا ... مــا ليــسَ معناه لــه محَصَّلا

وهم يجعلون هذا الإبراز عَلَماً على عود الضمير للأبعد، أمّا إذا جرى على الأقرب فلا ينبغي إبرازُه؛ "لأنه لا التباسَ فيه؛ ألا تَرى أنّك لو قلتَ: زيدٌ ضاربٌ غلامَه، لم يسبق إلى فهم السامع إلّا أنّ الفعلَ لزيد، إذ كان واقعاً بعده فلا شيءَ أولى به منه"[8].

وإيجابُ النحاة إبرازَ الضمير ثَمّةَ مِن غَرَضِه تنبيهُ المخاطَبِ على ما في الكلام من مخالفةِ المتبادَر والخروجِ عن الأصل، وفي إصرار البصريين على إبراز هذا الضمير ولو

كان اللبسُ مأموناً ما يَقِفُك على قوةِ اعتبار قاعدة العود للأقرب والمبالغة في الاحتراز الخطابي عند انخرامها على كل حال.

وفي مسألة سدِّ الحال مسَدَّ الخبر، في نحو: ضَربي زيداً قائماً – والتقدير: إذ كان أو إذا كان قائماً، واسمُ كانَ الضميرُ عائدٌ على أقرب مذكور (زيد) – يقول أبو حيّان: "وزعم الزمخشريُّ أنه يجوز أن يكون التقدير: إذ كنتُ أو إذا كنتُ قائماً، فتكون (كان) مسندةً إلى فاعل الضرب، ولا ينبغي أن يجوز هذا إلا بدليل؛ لأن التقييدات بالأحوال والصفات وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور"[9].

وفي تقوية مذهب البصريين في ترجيح إعمال الثاني في باب التنازع ذكر سيبويه (ت180) عن العرب "أنهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم ينقُض معنًى"[10]، قال الزمخشريُّ (ت538): "وعلى هذا تُعمِلُ الأقربَ أبداً... وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل"، وعلّقَ ابن يعيش (ت643) "وذلك مقتضى القياس"[11]، ورجّحه أبو حيّان بـ"أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه"[12].

وممّا يُنَظَّرُ بهذا تخريجُهم نحو: لقيتُ زيداً مُصعِداً منحدِراً؛ فمذهبُ الجمهور ههنا أن يُجعلَ أوَّلُ الحالين لثاني الاسمين، نظراً لأصل الحمل على الأقرب[13]، "وحجةُ الأكثرين أنّ فصلاً واحداً أحسنُ من فصلين"[14]، "إذ لا أقلَّ من أن يكون أحدُ الحالين بجنب صاحبه"[15]، قال ناظر الجيش (ت778): "لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحدُ الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورَين، واغتُفر انفصال الثاني وعودُ ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورَين إذ لا يُستطاعُ غيرُ ذلك"[16].

وقد اعتمدَ المفسرون هذا الأصل واعتدُّوه في أصول التفسير[17]، وجعلوه من قواعد الترجيح[18]، ولم يستثنوا منه إلا "أن يكون [المرجع] مضافاً ومضافاً إليه فالأصل عودُه للمضاف لأنه المحدَّثُ عنه"[19].

وعلى الرغم من رسوخ هذا الأصل اللغوي نجد عند تصفُّح النص القرآني وتأمُّل تركيبه عشراتِ المواضع التي انخرم فيها الأصلُ وتُجووِزت القاعدة؛ فعاد الضمير على مرجعٍ أبعد متخطِّياً أقرب مذكور.

وقد توَقَّفَت بعضُ الدراسات أمام هذه الظاهرة الأسلوبية القرآنية؛ فأحصى الشيخ عبد الخالق عضيمة العشرات من شواهدها مشيراً للآراء في مرجع الضمير في كلٍّ[20]، وأشار إليها غيرُه اقتضاباً ضمن قضايا عود الضمير[21].

بيدَ أنَّ سؤالَ هذه الدراسةِ المختلفَ هو عن الجدوى النصِّيَّة والخطابية لهذا الوجه من العُدول. لماذا يعود الضمير في النص القرآني إلى المرجع الأبعد بهذه الكثرة اللافتة؟ أو بصيغة أخرى: ما القيمة النصِّية لتجاوُز أصل العود للأقرب في القرآن الكريم؟

* * *

من الوظائف النصّية لعَود الضمير لغير الأقرب في القرآن الكريم

يَهدِينا تأمُّلُ مواضع عود الضمير لغير الأقرب في النص القرآني إلى جملة من القِيَم الوظيفية لهذه الظاهرة الأسلوبيّة، وهي قِيَمٌ مختلِفَة الجهات؛ ما بين تركيبيّة ودلاليّة وتداولية، غير أنَّه من المهمّ جدّاً ملاحظةُ أنّه اختلافُ تَنوُّع لا تضادّ؛ إذ كثيراً ما يجتمعُ بعضُهنّ في الموضع الواحد بما يزيد ثراءَ دلالةِ النَّصِّ وكفاءَتَه الخِطابيّة، على ما نراه في الصفحات التالية. وقد أَدَّى بي إثارُ النظرِ إلى تمييز خمس وظائف نصّية متنوِّعة، تفصيلُها فيما يأتي:

أولاً: توسيع مدى السبك الإحالي

وأصل ذلك "أن الضمائر تلعب دوراً هامّاً جدّاً في علاقة الربط؛ فعودُها إلى مرجعٍ يُغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسكِ أطراف الجملة"[22].

وإذا تجاوزنا إطارَ العلاقات الجُمْلية ووظائفَها سنجد أنّه "تُمثل دراسات العائد القبلي anaphora أحد أهداف نحو النص الرئيسية"[23]، والضمائرُ في هذا السياق الأرحب تُعدُّ "من وجهة نظر نحوية أفضلَ الأمثلةِ على الأدوات التي يستعملها المتكلمون للإحالة على كيانات مُعطاة"[24] حتى إنّه "يكادُ يقتصر إطلاق مصطلح "الإحالة إلى الخطاب السابق" كما هو مستعمل في الغالب، بشكل يكاد ينحصر في "الضمائر المُحِيلة"[25].

إنّ السبْك النصي بالضمائر المحِيلة يشملُ وينتظمُ ما بين الضمائر ومراجعها، وهو ما يُطلَق عليه[26] range of reference؛ بمعنى مدى الإحالة؛ أي مراجعها المحتَمَلَة، وبَيِّنٌ أنّ اتساع مدى الإحالة وتباعدها عن مراجعها حَرِيّ أن يُوَسِّع إطار السبك الذي تُحققه وأن يصلَ أطرافَ النصِّ ويربطَ بعضَها ببعض.

ومثل هذه الإحالةِ الضميريّة المتَّسعة يطلِق عليها بعضُ الدارسين: الإحالة ذات المدى البعيد[27] cross-reference وهي ذات وظيفة مميَّزة إذ تحقق استمراريّة عالية لظاهر النص "تعكس تبعيةَ الأبنيةِ السطحيّة في النص بعضِها إلى بعض"[28].

وهذه الوظيفة – توسيع مدى السبك الإحالي – تتحقّق في كل النصوص التي يعود فيها الضمير على مرجع أبعد، فهي وظيفة عامة ههنا تصدق على كل ما نسوقه في هذه الدراسة من شواهد؛ ومن أدلِّ ذلك وأبعدِه إحالةً ما في قوله- تعالى-: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: 73]؛ إذ يذكر عامةُ المفسرين أنّ الضميرَ في "بعضها" يعود على "البقرة" المذكورة في القصة السابقة[29]، لا على النفس المقتولة المذكورة آخِراً، كما يرى بعضُ المعاصرين[30]، وبهذا يربط قصة القتل بقصة البقرة على الرغم من حكاية القرآنِ كلاً منهما استقلالاً؛ قال الزمخشري "ولقد رُوعيت نكتةٌ بعد ما استؤنِفت الثانيةُ استئنافَ قصةٍ برأسها أنْ وُصلت بالأُولى دلالةً على اتحادهما بضمير البقرة لا باسمها الصريح في قوله "اضربوه ببعضها"، حتى تبينَ أنّهما قصتان فيما يرجع إلى التقريع... وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع إلى البقرة"[31].

وفي قوله- تعالى-: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ [الأنعام: 147]، قيل: إنّ الضميرَ في (كذبوك) يجوز أن يتخطّى المرجع القريب (الذين هادوا) ليعود على غير الأقرب؛ أعني "المشركين الذين كان الكلام معهم قبلُ في قوله: نبئوني، وقوله: أم كنتم شهداء"[32]؛ أي الآيات (143) و(144). وبهذا يرتدّ الضمير بالقارئ قرابة صفحة كاملة ليربط هذه الآيات بأول سياق سرد أحكام ما أنشأ اللهُ من الأنعام حَمولةً وفرشاً، وهو ربط يتسق مع قوله – تعالى- في الآية التالية: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟...﴾ [الأنعام: 148]، وبهذا يتصل السياق كلُّه خطاباً للمشركين وحكايةً عنهم.

وفي قوله – تعالى – : ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [الأنفال : 71] يُحتملُ أنّ ضمير (يريدوا) يتجاوز مرجعاً قريباً صالحاً – هو الأسرى، في الآية السابقة – إلى مرجع أبعد هو (الذين كفروا "الآية 65")؛ فيتّسع بدائرة الدلالة، ويُحتمَلُ أيضاً أنّه يتخطّى كلّ المراجع القريبة ليحيل إلى الذين (جنحوا للسلم "الآية 61")؛ موسّعاً بذلك مدى السبك ليربط بين أطرافٍ من النص متباعدةٍ، ويكون المعنى "وإن يريدوا خيانتك في إظهار الصلح "[33].

وفي سورة الفرقان يقول الله – تعالى – : ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [الفرقان : 50]، وكثيرٌ من المفسِّرين يُرجع ضمير (صرفناه) إلى المرجع القريب (المطر)، لكنّ جماعةً من كبارهم – وهو قول لابن عباس، رضي الله عنهما – ترجّح عودَه إلى (القرآن)، الذي "قد جرى ذكرُه في أوّل السورة : قوله – تعالى – : ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[الآية 1]، وقوله ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الآية 29]، وقوله ﴿ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الآية 30]"[34]، وهو عودٌ تسلسليٌّ بالإحالةِ يُمدُّ رابطتَها خمسين آية كاملة.

وفي قوله – تعالى – : ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر : 75]، يجوز أن يعود الضمير في (منهم) إلى مرجع أبعد؛ هو (كل نفس) من قوله تعالى ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [الزمر : 70]، وهم الذين جرى تفصيل سياقتهم إلى الجنة والنار فيما بين تَينِك الآيتين، ثم بعد ذِكر حَفِّ الملائكةِ العرشَ عاد الضمير على ذلك المرجع البعيد؛ العبادِ كلِّهم، لبيان "أن إدخال بعضهم النار وبعضهم الجنة لا يكون إلا قضاء بينهم بالحق والعدل "[35].

ومن المواضع التي يتضح فيها كذلك اتساعُ الإحالة الضميرية السابكة حين تتجاوز أقرب مذكور إلى مرجع أبعد ما في قوله – تعالى – : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا﴾ [ق : 36]، إذ يرجع الضميرُ في (قبلهم) و(منهم) إلى معنى (كل كَفَّار) في الآية 24، أي الكافرين المكذِّبين[36]، متجاوزاً بذلك فاصلاً من ذكر الجنة وأهلها الناعمين، وفي عود الخطاب مرة أخرى إلى ذكر التخويف والإنذار الذي تقدَّمَ تأكيدٌ لمعاني الترهيب والوعيد، فـ"إن كنتم في شك من العذاب الأبديّ الدائم فما أنتم في ريب

من العذاب العاجل المهلِك الذي أهلك أمثالكم "[37]، وربطُ هاتين الحالين في الخطابِ والإنباهُ على اتِّساقِهما اضطلعَتْ به ههنا الإحالةُ المذكورة البعيدةُ المدى كما هو بيِّنٌ.

ومما نستبينُ به هذا الوجهَ أيضاً قولُه – تعالى– :﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ٧﴾ [المعارج: 6-7]؛ فقد ذكر المفسرون أنّ ضمير المفعول هنا يتخطَّى المراجع القريبة ليعود على (عذاب واقع) في أول آيات السورة[38]، فيرجع بالقارئ إلى المفتتح الفريد الذي لا هو تسبيحٌ ولا قَسَمٌ ولا أحرفٌ مقطّعات كما في كثير من فواتح السور، بل خبرٌ مباشرٌ مقتضَب تتجاوزُه الآيات التالية إلى ذكر المعارج ثم تعود بهذا الضمير لتُثيرَ ذلك الإجمالَ الأول – (عذاب) – وتأتَنِفَ تفصيلَه في الآيات التالية والتخويفَ من وقائعه، وآلةُ السبكِ بين الإجمال والتفصيل هي هذه الإحالةُ الضميرية البعيدةُ القيِّمةُ الدلالة.

ثانياً: تبئيرُ موضوعِ الخطاب/ المحَدَّث عنه

من الوظائف النصية الظاهرة لعود الضمير إلى غير الأقرب التركيزُ على موضوع الخطاب ومحور الحديث وتبئيرُه بجعلِه مركزاً للإحالة في النص، وحينئذٍ تعدل الإحالة الضميرية عن الأصل فتتجاوز المراجع القريبة المحتمَلة إلى المرجع المحوري المتحدَّث عنه على الرغم من بُعدِه.

وعلى هذا الوجه تجدُ المفسِّرين يُخرِّجون مواضعَ كثيرةً من عود الضمير لغير الأقرب على أنه المتحدَّث عنه في الخطاب، ويجعلون ذلك قاعدةً للترجيح بين المراجع عند احتمالِها تفوقُ قاعدةَ القرب؛ يقول أبو حيان ههنا "إذا كان أحدُهما هو المحدَّثُ عنه والآخر فضلةً كان عودُه على المَحدَّث عنه أرجحَ، ولا يُلتفتُ إلى القرب "[39]، وذلك لما في العود للمحدَّث عنه من مراعاة للسياق والنسق الدلالي وانتظامٍ لسبكِ النص وجهةِ خطابِه.

ومما فرَّعوه على هذه القاعدة "أنّه إذا جاء مضافٌ ومضافٌ إليه وذُكر بعدَهما ضميرٌ عاد إلى المضاف؛ لأنه المحدَّث عنه دون المضاف إليه"[40]، وبهذا رُجِّح عودُ الضمير إلى المضاف في نحو قوله– تعالى– [41]؛﴿حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: 97]،

وقوله[42] ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [الرعد: 25]، وقوله جلّ وعلا[43]-: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1]، وقوله[44]: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا﴾ [الحج: 1-2]، ونظائر ذلك. وبناء على هذه القاعدة ردّ أبو حيان "على أبي محمد بن حزم في دعواه أنّ الضمير في قوله: "فإنه رجس" [45] عائدٌ على (خنزير) لا على (لحم) لكونه أقرب مذكور... بأنّ المحدَّث عنه هو (لحم خنزير) لا (خنزير)" [46].

ثم إن التزامَ هذه القاعدة؛ بإعادة الضمائر إلى المتحدَّث عنه/ موضوع الخطاب ولو كان غيرَ الأقرب هو مما يُنشِئُ سلاسلَ الإحالات في النص، و"نُسمِّي بمصطلح (سلسلة الإحالة) في ملفوظٍ أو نصٍّ: كلَّ متتاليةٍ من المفردات تُحيلُ على مرجعٍ واحد" [47].

وقد عُنيت دراسات علم لغة النص ببحث هذا النسقِ الإحالي وتقدير ما يحققه من جودةٍ للنصوص ورفعٍ لكفاءتها الخطابية؛ فهو "يضمن عند هارفيج [وهو من علماء النص المبكِّرين] وحدة سياق النصّ، بل إن سلاسل الإضمار - بحسب نظريته الأساسيّة - هي الوسيلة الحاسمة في بناء النص؛ لذلك يُعرِّف النصّ بأنه "وحدات لغوية متتابعة مبنيّة بسلاسل إضمار متصلة" "[48]، وتتبّعُ هذه السلاسل الإحاليّة يُمكِنُ من "إدراك واحدة من أهم العلامات في علاقات التناسق الداخلية في النصوص" [49]، فهذه السلاسل تُمثِّل حيثُ توجدُ عَصبَ عمليّة الربط النصّي و"تُسهم بتميّز كبير في السبك الداخلي للنصّ بإنشائها شبكة نوعية من خطوط الإحالة، يرتبط فيها كل استعمال بجميع الاستعمالات السابقة، وصولاً - وتضمُّناً - للإحالة الأولى" [50].

وثمةَ قيمةٌ نصية أخرى لسلاسل الإحالة أشبهُ بما نحن بصدده؛ هي أنّها "تُمكن مِن تحديد نواحي المَحوَرةِ في الخطاب" [51]؛ أي تَبَيُّن محاور الخطاب ومراتبها، وهو ما يُطلِق عليه بعضُهم "السّلَّمية الإحالية"، "فأهم عنصر إشاري [أي: مرجع] في النص يرتبط به أكبر عدد من العناصر الإحالية" [52]، ويسمِّي ز. واورزنياك المرجعَ المهيمِن في النصّ "الكلمة المفتاح" [53]، فمِن خلال تتبُّع حركة الإحالات وإحصائها نستطيع تمييز مراتب المراجع/ موضوعات الخطاب وتقييم أدوارها النصّية والخطابيّة.

* * *

تتحقق وظيفة تبئير المحدَّث عنه/ موضوع الخطاب ويَنص عليها المفسرون في العشرات من مواضع عود الضمير لغير الأقرب في النص القرآني؛ ومن ذلك قوله- تعالى-: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ . . .﴾ [آل عمران: 59-61]؛ أي "في شأن عيسى -عليه السلام-؛ لأنه المحدَّثُ عنه وصاحب القصة"[54]، و"لأن المنازعة كانت فيه"[55]، وقيل بل الضمير عائد على (الحق) "وقد يتأيَّدُ هذا بأنه أقرب مذكور، إلا أنّ الأوّلَ أظهرُ؛ لأن عيسى هو المحدَّث عنه وهو صاحب القصة"[56].

وفي قوله - تعالى-: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة: 63]، "الظاهر أن الضمير في (كانوا) عائدٌ على الربانيين والأحبار؛ إذ هم المحدَّث عنهم والموبَّخون بعدم النهي"[57]، قال الزمخشري: "ولعمري إنّ هذه الآية مما يَقِذُ السامعَ وينعى على العلماء توانيَهم"[58]، ومما يُرجح أن الضمير للربانيين والأحبار لا عموم بني إسرائيل قولُ الطبري: "وكان العلماء يقولون: ما في القرآن آية أشدُّ توبيخاً للعلماء من هذه الآية، ولا أخوفُ عليهم منها"[59]، ورَوَى عن ابن عباس- رضي الله عنهما- في قوله - تعالى-: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾: "يعني الربانيين أنّهم بئس ما كانوا يصنعون"[60]، وعن الضحاك بن مزاحم: "ما في القرآن آيةٌ أخوفُ عندي منها؛ أنّا لا نَنهَى"[61].

وفي قوله - تعالى-: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ ۖ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ . . .﴾ [الأنعام: 84]، قال الزجاج عن الضمير في (ذريته) "وجائزٌ أن يكون من ذرية نوح، وجائز أن يكون من ذرية إبراهيم؛ لأن ذكرهما جميعاً قد جرى"[62]، ومع أن (نوحاً) هو المرجع الأقرب قيل إن الضمير عائد على (إبراهيم)؛ "لأنه المقصود بالذكر"[63]؛ وهو "المحدَّث عنه، والقصة مسوقة لذكره وخبره"[64]، وعن ذكر (لوط) بعدُ (في الآية 86) وليس من ذرية إبراهيم "قال ابنُ عباس: . . . لأنّ لوطاً ابن أخي إبراهيم والعرب تجعلُ العمّ أباً، وقال أبو سليمان الدمشقي: ووهبنا له لوطاً في المعاضدة والنصرة"[65]، "ويجوز أن يكون لوطٌ عُومل معاملة ذرية إبراهيم لشدة اتصاله به"[66]. قلتُ: فتأمّل هذه الوجوهَ من التخريج وهذا الذبَّ عن عود

الضمير للمحدَّث عنه وإن كان بعيداً؛ رعايةً لتلك القاعدة الخِطابيّة.

وفي آيةٍ تكرَّرت يقول الله – تعالى– : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: 33] و[الفتح: 28] و[الصف: 9] "والظاهرُ أن الضمير في (ليظهره) عائد على الرسول؛ لأنه المحدَّث عنه، والدين هنا جنسٌ؛ أي: ليعليه على أهل الأديان كلهم"[67]، وقيل بل المعنى "ليُعلمه شرائع الدين كلها فيطلعه عليها"[68]؛ وهو مرويّ عن ابن عباس[69]، وكلا المعنيين على عود الضمير إلى المرجع البعيد المحدَّث عنه وإن كان ثمَّ مرجعٌ قريبٌ صالح هو (دين الحق).

ويقول الله – تعالى– : ﴿۞ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا رَّجُلَيۡنِ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا ٣٢ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا ٣٣ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ﴾ [الكهف: 32–34]. وأمرُ عود الضمير ههنا عجيب؛ فضمير (وكان له ثمر) يصلح تعليقه بالنهر– وهو المذكور الأقرب – أو الزرع أو النخل، لكن الإحالةَ تتجاوزهن جميعاً ليعود الضمير على صاحب البستان الكافر؛ لأنه محور الخطاب والمَثَلِ وعنه تتحدَّث القصة فيما مضى منها. وهذا العودُ محل اتفاق بين المفسرين، بل حرص جماعةٌ منهم[70] على النصِّ على هذا المرجع بوضوح لئلّا يلتبس، على حين جاءت عبارة عامة المفسرين على عدم الالتفات لاحتمال مرجع آخر أصلاً.

وفي قصة موسى –عليه السلام– يقول الله –تعالى– : ﴿أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ﴾ [طه: 39]، "والظاهر أن الضمير في (فاقذفيه في اليم) عائد على موسى، وكذلك الضميران بعده [يعني: فليلقه... يأخذه]؛ إذ هو المحدَّث عنه لا التابوت، إنما ذُكر التابوت على سبيل الوعاء والفضلة"[71]، قال الزمخشري: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوعُ بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم"[72]، وهذا التقرير النفيس منه –رحمه الله– يشهدُ لما قدّمنا من ذكر سلاسل الإحالة لمحور الخطاب ودورها في جودة السبك، وموسى –عليه السلام– هو محور النصّ من قَبل الموضع المذكور بثلاثين آية (مِن الآية التاسعة).

وفي قوله – تعالى–: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: 15] يُحتمَل عودُ الضمير في (لينذر) إلى الأقرب (من يشاء) أو (الروح) أو (الأمر)، وقد قيل، لكنّ أبا حيّان يقرر أن "الظاهر أن الفاعل يعود على (الله) لأنه هو المحدَّث عنه"[73].

ويقول – تعالى–: ﴿وَإِذۡ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُم مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ٦﴾ [الصف: 6]، والأصل في ضمير الرفع في (جاءهم) أن يعود على أقرب مذكور (أحمد)، لكنّ الظاهر أنه "يعود على عيسى؛ لأنه المحدَّث عنه"[74].

وفي قصة نوح –عليه السلام– يقول – تعالى–: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ٢٣ وَقَدۡ أَضَلُّواْ كَثِيرٗاۖ﴾ [نوح: 23–24]، وهنا يُحتمل عود الضمير على الآلهة (المرجع الأقرب) أو على رؤساء الكفار المتبوعين، "ولكن عوده على الرؤساء أظهر، إذ هم المحدَّث عنهم، والمعنى فيهم أمكن"[75]، وهو قول مقاتل[76]، ويرجحه أيضاً قولُه إثرَها: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا﴾ [نوح: 24].

ثالثاً: استيقاظ العقل إلى تنوير القرآن وتأمل القرائن النصّية

عودُ الضمير إلى غير الأقربِ عدولٌ عن الأصل، وهو – من ثَمّ – وسيلةٌ أسلوبية "مقصودة لجلب انتباه القارئ"[77] وكسر ما قد يكون من رتابةِ النسق التركيبي للنصّ، ولذلك فإنّ النص الجيّد العالي الكفاءة "يفاجئ قارئَه من حينٍ إلى حين بعبارة تثير انتباهَه حتى لا تفتُرَ حماستُه لمتابعة القراءة، أو يفوتَه معنى يُحرَصُ على إبلاغه إياه"[78]، وأساليب العدول عن الأصل من أهم وسائل ذلك، وهي "إنما تُحدِث ذلك بفضل ما فيها من المفاجأة والخروج على سياق الكلام العادي"[79].

وتَغيُّرُ مسار الضمير عن سَوائه مما يؤدي إلى "إثارةٍ لانتباه السامع وشحذٍ لِفكره، حينَ يُفاجَأ بضمير يعود على غير ما هو له، فيبذل من طاقاته الفكرية ما يكشف به ما يعود إليه"[80] متأمِّلاً بذلك السياقَ النصّي وموازناً بين احتمالات الإحالة؛ "وبذلك لا يظل

السامع في موقف سلبي دائماً؛ يتلقى من المتكلم أو الكاتب ما يقول دون جهدٍ منه في استكناه مضمونِ ما يُقالُ، وإنما يُشاركُ إيجاباً في النشاط اللغوي حتى وإن كان سامعاً، فيحقق بذلك هدفاً أساسيّاً للنشاط اللغوي "[81].

وعودُ الضمير على غير الأقرب نظيرٌ من هذه الجهة لأسلوب الالتفات؛ فهما جميعاً من صور العدول الضميري، ويشتركان أيضاً في الوظيفة التحفيزية المذكورة؛ فالالتفات كذلك يثير القارئ إلى تأمل النص لـ"يستكشف السرَّ في التفاوت بين الضمير وما يُشارُ به إليه أو يُدلُّ به عليه "[82]، ولذا ذكروا من شرطِه "أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يترقَّبُه السامع "[83] وأنّ من فائدتِه "أنه يورث الكلامَ ظرافةً وحُسنَ تَطريةٍ؛ أي تجديدٍ وابتداع؛ فيُصغَى إليهِ لطرافتِه وابتداعِه "[84]، ولأمرٍ ما ترجَمَ ابنُ الأثير الحلبيّ (ت737) "باب شجاعة العربية" فجعل أولَ أنواعه الالتفات[85].

عودُ الضمير لغير الأقرب وتثوير القرآن

هذا التنبيه والإيقاظ الذي يُحدِثه عودُ الضمير لغير الأقرب مُزدَلَفٌ إلى "تثوير القرآن" للنظر في أبعاد هذه الإحالة غير المعتادة وتفهُّم مرجِّحاتِها النصية والسياقية. والأصلُ في الباب ما رُوي عن ابن مسعود – رضي الله عنه – موقوفاً: "مَن أراد العلمَ فليُثَوِّر القرآنَ، فإنّ فيه علم الأولين والآخِرين "[86]، وفي لفظ "إذا أردتم العلمَ فأثيروا القرآن. . . "[87]، وتثوير القرآن "مناقشته ومدارسته والبحث فيه، وهو ما يُعرف به "[88]، "قال شَمِر[89]: تثوير القرآن قراءتُه ومفاتشةُ العلماء به في تفسيره ومعانيه "[90]، وقيل: معنى (فليثور) "أي لينقِّرْ عنه ويفكر في معانيه "[91]، "قال ابن سبع في "شفاء الصدور" : هذا لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر "[92]، ولهذا بوَّب أبو الليث السمرقندي (ت373) على أثَرِ ابن مسعودٍ هذا وغيرِه: باب الحث على طلب التفسير[93].

تثوير القرآن إذنْ حالٌ شريفةٌ من النظر والتأمّل والتفتيش عن وجوه الدلالة واحتمالات التأويل، وصدعُ مألوف المسار الإحاليِّ مدعاةٌ قوية إلى هذا التثوير، فما يتوقعه المتلقي هو أن يجدَ المرجعَ أقربَ مذكور، فإذا تجاوزَت الإحالةُ أجاءَه ذلك إلى النظر في سياق الكلام وقرائن الإحالة، وطلبِ وجوه المعاني والموازنة بينها، وتقييمِ هذا العدول

الإحالي صناعيّاً وبلاغيّاً، وفحص مستنداته النصّية ومسوّغاته الخطابية، والمراجحةِ بينه وبين الأصل، وكلُّ أولئك من شُعَبِ النظر والتنقير التي تُثوِّر الإحالةُ لغير الأقرب بها النصَّ القرآني.

وهذه الحيويّة النصّية التي تبثُّها الضمائر المحيلة مردُّها إلى أنّها عناصرُ لغوية فارغة معجميّاً تتَّسم بالعموم وسَعة الصلاحية، وهذا ما يبعث طاقتها الإحاليّة فيبحث المتلقي عن مرجع مفسِّر يناسبها. فلو كانت ممتلئةً معجميّاً بدلالةٍ محددة لاستغنى السامعُ واكتفى بدلالتها هذه ولم يطلب سواها.

وحين يكون الضميرُ عائداً على غير الأقرب فإن المتلقي حين يرتدُّ باحثاً عن مرجع الضمير سيجدُ أكثر مِن مرجع مُحتَمَل صناعةً؛ منها الأقرب، وهنا يعظُم دور القرائن النصية؛ ذلك أنّ الضميرَ المحتَمِلَ الإحالةِ ليس معرفةً تامةً، بل فيه إبهام؛ قال ابنُ مالك – وذَكَر أنواعَ المعارف –: " . . . ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، نحو: زيدٌ رأيتُه. فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو: قام زيدٌ وعمرو كلمتُه، لتطرَّق إليه إبهامٌ ونَقصَ تمكنُه من التعريف "[94]، قال الدماميني (ت827): " لاحتمال عوده إلى الأول وإلى الثاني، فنقص اختصاصُه لذلك "[95]، ثم عقب بأنّ قول ابن مالكٍ هذا " فيه نظَر؛ لأنه إما أن يكونَ ثَمّ دليلٌ يدل على عوده إلى الأول أو لا، فإن وُجِد الدليلُ على ذلك فلا إبهام، وإلا فهو الأقرب حتماً فلا إبهام "[96]؛ أي أنّه لا إبهام في المسألة، لكن تعقَّبَهُ الصبانُ (ت1206) وشارحَيه[97] ههنا – منتصفاً لابن مالك – بأنّ " هذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني لعدم ما يُعيِّنُ رجوعَه إلى أحدهما بخصوصه، وإن كان عودُه للثاني راجحاً "[98]، يعني أنّ عدمَ قرينةِ العودِ للأبعدِ لا يعني حتميّةَ العودِ للأقرب، بل رجحانَه فقط إذا كان المعنى صحيحاً على الوجهين، ويبقى الإبهامُ وعدم الاختصاص قائماً.

والذي يزيلُ هذا الإبهامَ ويُصيِّر هذا الضميرَ معرفةً تامَّةً أن تُوجَدَ قرينةٌ "تُعيِّن الإبهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع "[99]، فيتحدّد المرجع ويدل الضمير على معيَّن، استناداً إلى "المادة اللغوية المصاحبة لتعبير الإشارة [يعني الإحالة] أو النص المرافق الذي يُسمّى أحياناً: السياق اللغوي co- text (linguistic context)"[100].

* * *

مِن شواهد عود الضمير إلى غير الأقرب التي يظهر فيها استيقاظ العقل إلى تأمل القرائن النصية قوله – تعالى–: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ . . . وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: 266]، والمتبادر ههنا أنّ الضمير في (فأصابها)؛ يرجع إلى (الذرية) لأنها الأقرب، لكن النظر في سياق هذا المَثَل ومضربِهِ وما تقدَّم من نظيره في الآيات السابقة يقطعُ بأن الضمير يعود إلى (الجنة) المذكورة في أول الآية؛ فهذا المَثَل "ضربه الله للمنفِقين أموالهم رياء الناس. . . نظير المثل الآخر الذي ضربه لهم بقوله: "فمثله كمثل صفوان. . . "[101]، قال السُّدِّيّ: "هذا مَثَلٌ آخر لنفقة الرياء، أنه ينفق مالَه يرائي الناس فيذهب مالُه منه وهو يرائي فلا يأجره الله فيه، فإذا كان يوم القيامة واحتاج إلى نفقته وجدها قد أحرقها الرياءُ فذهبت، كما أنفق هذا الرجل على جنته"[102].

وفي قوله – تعالى–: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ [الأنعام: 147]، قيل الضمير في (كذبوك) لليهود، وهو المذكور الأقرب، وقيل بل يعود إلى "المشركين، الذين كان الكلام معهم في قوله "نبئوني" وقوله "أم كنتم شهداء""[103]؛ أي الآيات (143) و(144)، وعودُ الضمير للأبعد ههنا "هو المتبادر من سياق الكلام: سابقه ولاحقه"[104]، وهو قول ابن عباس، رضي الله عنهما[105]، والآيةُ على هذا "تفريعٌ على الكلام السابق الذي أبطل تحريم ما حرَّموه، ابتداء من قوله: ثمانية أزواج. . . الآيات"[106]، ومما يؤيد هذا الوجهَ اتصالُ سياق الخطاب عن المشركين في الآية التالية: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ . . .﴾ [الأنعام: 148]، والنصُّ عليهم هنا مع عود الضمير إليهم في الآية السابقة "إظهار في مقام الإضمار لزيادة تفظيع أقوالهم"[107].

وفي قوله – تعالى–: على لسان موسى –عليه السلام– :﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ . . . وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا . . .﴾ [الأعراف: 156] يَحتملُ الضميرُ في (سأكتبها) أن يعود على (الرحمة)؛ لأنها الأقرب أو على (الحسنة)؛ المذكورة أولاً "أي فسأكتب الحسنة، وقاله ابن عباس ونوف البكالي وقتادة وابن جريج، والمعنى متقارب"[108]؛ أي على الوجهين. لكنّ النظر في القرائن النصية يرجِّح عودَ الضمير للأبعد، وذلك لتكرار فعل الكتابة في الموضعين﴿وَٱكْتُبْ . . . فَسَأَكْتُبُهَا﴾ وتقابلِهما في الخطاب، وجَمعُ هذين الطرفين يُرِي أنّ الأنسقَ للنظم أن

يتواطأ فعلا الكتابة هذان على متعلَّق واحد.

وفي سورة يوسف يقول الله – تعالى–على لسان الإخوة : ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَـٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: 17]، وإذا عاد الضمير للأقرب كان مأكولُ الذئب هو المتاع المذكور، ولكنّ القصة كلها تؤكد أنّ مفعول (أكله) هو المذكور البعيد (يوسف)، وهو ما يعتمده المفسرون ولا يتوقفون فيه.

وفي مفتتح سورة الإسراء يقول – تعالى–: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ . . . لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1]. وعامة المفسرين على أنّ الضمير في (إنه) يتجاوز المرجع القريب (النبي، صلى الله عليه وسلم) فيعود على (الذي أسرى) في أول الآية؛ "أي أنّ الذي أسرى؛ بعبده هو السميع لأقوال محمد البصير بأفعاله"[109]؛ فسياق الآية في تمجيد فعل الله – تعالى– وتسبيحه وذكر إعجازه وإراءَته نبيَّه الآيات، وهو ما يناسب ختم الآية بذكر أسمائه – تعالى– الحُسنى، والقرائنُ من عموم النص القرآني كذلك تعزّز هذا الوجه؛ فالسميع والبصير من أسماء الله – تعالى–: ، وقد تكرّر وصف الله – تعالى–: بهما مَعرفتين غيرَ مرةٍ في القرآن؛ قال – تعالى–: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٢٠﴾﴾ [غافر: 20]، وقال: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾ [غافر: 56]، وقال –جلّ جلاله–: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: 11]، ولم يَرِدا للمخلوق إلا مرة واحدة في ذكر الخلق والتسوية، وبصيغة التنكير الدالّة جدّاً في سياقها، حيث يقول – تعالى–: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: 2].

وفي آخر سورة الحج يقول الله –عز وجل–: ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: 78]. والضمير في (هو سماكم) يحتمل أن يعود إلى (إبراهيم)؛ لأنه الأقرب – وقاله بعضُ السلف[110] – أو يعود إلى لفظ الجلالة المتقدِّم أوّلاً، وهذا الأخير هو ما تدلّ عليه القرائن النصية؛ فبنية هذه العبارة تشاكل قوله – تعالى–: قبلها (هو اجتباكم) والضمير ثمة عائدٌ إلى لفظ الجلالة قطعاً؛ قال ابن عاشور "والضمير في (هو سماكم المسلمين) عائد إلى الجلالة كضمير (هو اجتباكم)"[111] حتى قيل إن قوله – تعالى–: (هو سماكم) "كالبدل من قوله (هو اجتباكم)"[112]، وثم قرائنُ نصية هي أقوى وأبينُ؛ منها قوله – تعالى–: بعدها (وفي

هذا) أي في هذا القرآن "وهذه اللفظة تضعِّف قول من قال: الضمير لإبراهيم"[113]، ومنها قوله بعدَها: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ﴾ "فبيَّنَ أنّه سمّاهم بذلك لهذا الغرض، وهذا لا يليق إلا بالله"[114]، ويدل على هذا الوجه أيضاً "قراءة أُبَيّ بن كعب: الله سماكم"[115].

ومن هذا القري قوله -سبحانه-: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا . . . وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [الفرقان: 48-50]، فالظاهر عودُ الضمير على المرجع الأقرب (المطر/ الماء الطَهور)، لكن رجَّح جماعةٌ من المفسِّرين عودَه إلى (القرآن) "وقال ابن عباس: الضمير في "صرفناه" للقرآن، وإن كان لم يتقدَّم له ذكر لوضوح الأمر"[116]، قال القرطبي "وقد جرى ذكرُه [يعني القرآن] في أول السورة: قوله -تعالى-: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ [الفرقان: 1]، وقوله ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾[الفرقان: 29]، وقوله: ﴿ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ٣٠﴾ [الفرقان: 30]"[117]، ومن القرائن النصية ممّا يُرجح عود الضمير للقرآن "ويعضِّد ذلك قوله: بعد ذلك "وجاهدهم به"[118]. فالضمير فيه للقرآن بلا نزاع، ثُمّ إن تعبير "التصريف بينهم ليذّكروا" قد تكرر في النص القرآني كثيراً متناولاً القرآن الكريم؛ ومِن أشبهِ ذلك بما ههنا قولُه – تعالى-: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [الإسراء: 41]، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ﴾ [الإسراء: 89]، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ﴾ [الكهف: 54]، وقوله ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه: 113].

رابعاً: استيقاظ العقل إلى إثارة مخزونه المعرفي وتأمل القرائن الثقافية/ التداولية

تقدّمَ قريباً أنّ عودَ الضمير إلى غير الأقرب عدول أسلوبي فيه "إثارة لانتباه السامع وشحذ لفكره. . . وبذلك لا يظل السامع في موقف سلبي دائماً. . . وإنما يشارك إيجاباً في النشاط اللغوي"[119]، وأشرنا ثَمَّةَ إلى ذرائعيّةِ هذا النمط من العدول إلى "تثوير القرآن" بتأمّل القرائن النصية المعِينةِ على تفهُّم أبعاد تلك الإحالة المُجاوِزة للأصل، وأنّ هذا النمط نظير للالتفات في وظيفته الخطابية التحفيزيّة المثيرة.

وههنا نمطٌ آخرُ من النظر والتأمّل تنتجه إثارةُ الانتباه وإخلافُ التوقع. . نمطٌ لا

يعتمدُ على القرائن النصّية الظاهرة كسابقه، بل تغيب فيه هذه القرائن المرجِّحة أو تغمض، وثَمَّ يكون المعوَّلُ في تفسير الإحالة البعيدة بصورة أساسيّة على ثقافة المتلقي ومخزونه المعرفي وقدرته الذهنية على الاستدلال والاهتداء إلى مرجع الإحالة بالاستعانة بقرائن غير نصّية؛ "فمن الخطأ أن نعتقد أن فهم الإحالة يعتمد فقط على قابليّتنا في تحديد المحال إليهم من خلال تعبير الإحالة" (120)، بل كثيراً ما نجد "المتكلمين يفترضون أن مستمعيهم عارفون ببعض المعلومات" (121)؛ ولهذا قد يستخدمون إحالات غامضة أحياناً "معتمدين على قدرة السامع في تحديد المحال إليه" (122).

وهذا هو ما نعنيه بالقرائن الثقافية أو التداولية؛ فهي القرائن غير ذات المستند النصي، بل التي تستند إلى معلومات خارجيّة وتُستَمدّ من عمليات ذهنيّة استدلاليّة يقوم بها المتلقي لتفسير النصّ على وجهِه مِن خارج، وبصورة محدَّدة – هنا – لتعيين مرجع الضمير عند تعدّد احتمالاته، إذ كثيراً ما تتجاوز العلاقة بين طرفي الإحالة الحدود اللغوية لتقوم "على أساس اعتبارات تداولية" (123).

وإذا كانت "مهمة المستمع تتمثل في الاستدلال الصحيح للكيان الذي قصد المتكلم تحديده باستخدام إحالة معيّنة" (124) فإن المنتظر منه "أن يأتي بأنماط استدلاليّة أكثر تحديداً عندما لا تبدو التعابير العائدية [المحِيلات] مرتبطة لغويّاً بسوابقها" (125)، وعملية الاستدلال inference هذه عمليّة عقليّة غير نصيّة، فهي "توظيف المستمع لمعرفة إضافية لفهم ما هو غير واضح في التفوُّه" (126).

هذه المعلومات والمعارف الإضافيّة العامّة يطلق عليها باحثو علم لغة النص: معرفة العالَم World knowledge، ويتحدثون طويلاً عن المنظورات الشاملة والطرق المتنوّعة لتصوير المعلومات وتنسيقها ذهنيّاً في أُطُر أو هياكل frames ومدارات scripts ومخططات plans وأنساق ذهنيّة أو مشروعات schemas، ويصفون كلّاً منها وصفاً محدَّداً(127)، وهي في مُجملها أوعيةٌ تنظيميّة متنوّعة للمخزون المعرفي والثقافي للمتلقي يستعين بمحتوياتها في عملية الاستدلال، وتعتمد تداوليّات الخطاب عليها بصورة كبيرة.

وفي سياق موضوع بحثنا يشرح دي بوجراند أن "معرفة العالم" هذه تمثِّل عاملاً

حاسماً في تحديد مرجع الضمير حينَ تُعوِزنا القرينة النصية الصريحة، كما في المثال:

Billy told Johnny's mother that he hit him.

بيلي أخبر والدة جوني أنّه ضربه.

فالضمير (him) يعود على البعيد (Billy) استناداً "على معرفة أنّ الأطفال يخبرون الوالدين عن سوء فعل الأطفال الآخرين أكثر مما يخبرونهم عن أفعالهم هم أنفسهم، من هنا كان (بيلي) هو المضروب" [128].

وفي سياق حديثهما عن إستراتيجيّات تحديد مرجع الضمير يذكر دي بوجراند ودريسلر منها "الرجوع إلى تنظيم المواقف والأشياء والحوادث في عالَم النص، أو الاستفادة من المعرفة القَبلية للعالَم" [129]، وتشرح إلهام أبو غزالة وزميلها هذه الإستراتيجية التداولية من خلال بيت المتنبي:

أَمُعفِّرَ الليثِ الهِزبْرِ بسوطهِ لِمن ادَّخرتَ الصّارِمَ المصقولا

فثَمَّ "لا مانعَ من أن يعود الضميرُ المتصل (الهاء في: سوطه) إلى الليث من وِجهة النظر النحوية البحتة، غيرَ أنّ الاشتراك الدلاليّ هنا يُحَلُّ بمحض الاعتماد على معرفة العالَم، وهي امتلاكُ بدرِ بن عمّار (معفر الليث) للسوط واستحالة أن يمتلك الأسدُ سوطاً" [130].

وما أحسنَ ما مَثَّل الرضي الاستراباذي (ت686) قبلُ لهذا الجنس من القرائن التداوليّة غير النصية بقوله: "واعلم أنّه إذا تقدَّم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً فالمفسِّر هو الأقرب لا غير، نحو: جاءني زيدٌ وبكرٌ فضربتُه؛ أي ضربتُ بكراً، ويجوز مع القرينة أن يعود للأبعد، نحو: جاءني عالِمٌ وجاهلٌ فأكرمته" [131]، يعني القرينة العقلية الثقافيّة التي هي اختصاصُ العالِم دون الجاهل بفعل الإكرام.

وهذا الصِّبغُ التداوليّ لعود الضمير للأبعد ينظِّره بأسلوب اللّف والنشر في البلاغة العربية، لا سيَّما غير المرتَّب منه؛ إذ مُعتمَدُه في لحظ تعليق أجزائه ثقافةُ السامعِ وكمالُ آلتِه

وإلحاقُه النظيرَ بالنظير، فـ" العرب تلفّ الكلامين المختلفين وترمي بتفسيرهما جملةً ثقةً بأنّ السامعَ يردُّ إلى كلٍّ مُخبَرٍ عنه ما يليق به "[132]؛ أي بناء على ثقافته ومعرفته، و" اعتماداً على العقل بأنه يردُّ كلاً من المتعلِّقين إلى ما له التعلُّقُ "[133] " سواء تقدَّمَ أو تأخَّر "[134]. ومثالُ اللفِّ والنشرِ غير المرتب قول ابن حَيُّوس[135]:

كيفَ أَسلُو وأنتَ حِقفٌ وغُصنٌ وغـــزالٌ لَحـظـاً وقَـــدّاً ورِدفـــا

فاللحظُ للغزال، والقدُّ للغصن، والردف للحقف، ولا قرينةَ في النصِّ تُعيِّنُ هذا التعليقَ، وإنما هي القرينة الثقافية الخارجية.

وقد طَبِن الفخر الرازي (ت606) – في عبارةٍ له نفيسة – إلى هذا التناظر الوظيفي بين عود الضمير للأبعد واللف والنشر، فقال في شرح عود الضمير في قوله – تعالى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: 16] "قال أبو مسلم: (لا يصدنك عنها)؛ أي عن الصلاة التي أمرتُك بها (من لا يؤمن بها)؛ أي بالساعة، فالضمير الأول عائد إلى الصلاة والثاني إلى الساعة، ومثلُ هذا جائزٌ في اللغة؛ فالعربُ تلفّ الخبرين ثم ترمي بجوابهما جملةً ليردّ السامعُ إلى كل خبرٍ حقَّه"[136]، وفي المعنى نفسه يقول ج. يول: "يتمثّل مفتاح فهم الإحالة في تلك العمليّة التداوليّة التي ينتقي من خلالها المتكلمون تعابير لغويةً بقصد تعريف (أو تحديد) كيانات معيّنة، آخذين بنظر الاعتبار أن المستمعين سيتشاركون ويفسرون هذه التعابير كما قصدها المتكلم"[137]؛ذلك "أنّ المتكلمين يفترضون أن مستمعيهم عارفون ببعض المعلومات"[138].

* * *

مِن المواضع التي يثيرُ فيها عودُ الضميرِ العقلَ المتلقِّي إلى استدعاء مخزون معلوماته العامة ومعرفته بالعلَم وما تقدِّمه من قرائن غير نصّية ترجح عود الضمير لغير الأقرب= قولُه – تعالى –: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾ [البقرة: 228]، فأقرب مرجع مناسب لضمير الجمع المؤنث هو (المطلقات) المذكورات في صدر الآية، لكنّ ثمة قرينة ثقافية تمنع "أن يكون ضمير (لهنّ) عائداً على أقرب مذكور وهو (المطلقات) على

نسق الضمائر قبله؛ لأن المطلقات لم تبق بينهنّ وبين الرجال عُلقةٌ حتى يكون لهنّ حقوق وعليهنّ حقوق، فتعيَّن أن يكون ضميرُ (لهنّ) ضميرَ الأزواجِ النساء "[139]، وهو مرجعٌ بعيد تقدّم في الآية (226) ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ . . .﴾، فيكون "أصل التركيب: ولهنّ على أزواجهنّ مثلُ الذي لأزواجهنّ عليهنّ "[140].

ويقول الله – تعالى–: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: 258]، والأصل أن يعود الضمير في (آتاه) إلى (إبراهيم)، لكنه يتجاوزه إلى البعيد (الذي) استناداً إلى قرينة ثقافية غير نصية؛ هي أن المعلوم من حقائق التاريخ أن الملكَ كان لنمروذ بن كنعان (الذي حاج إبراهيم)، "وهذا قول جمهور المفسرين، وقال المهدوي: يُحتمل أن يعود الضمير على إبراهيم، أن آتاه مُلكَ النبوة، وهذا تحامل من التأويل "[141]، وقال أبو حيان: "وما ذكره المهدويُّ احتمالاً هو قول المعتزلة "[142]، والذي قاله المهدَويّ (ت440 تقريباً) عن هاء (آتاه) "فإن كانت لإبراهيم فالمُلكُ النبوةُ "[143].

ومن هذا الباب قولُه – تعالى–: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: 282]، والأصل ههنا أن يعود الضمير في (ليتق) و(لا يبخس) إلى (الذي عليه الحق)؛ لأنه أقرب مذكور، لكنّ "هذا بعيدٌ؛ إذ لا فائدة بهذه الوصاية، فلو أخفى المَدينُ شيئاً أو غَبَنَ لأنكر عليه ربُّ الدَّين "[144]، والأوفقُ أن يعود الضمير إلى (الكاتب) بقرينة تداولية ثقافية من معرفة العالَم هي "أنّ هذا النهي أشدّ تعلُّقاً بالكاتب فإنه الذي قد يغفلُ عن بعضِ ما وقعَ إملاؤُه عليه "[145].

ويقول –عزّ وجلّ–: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: 83]، والضميرُ في (قومه) قيل يعودُ إلى (موسى) –عليه السلام– ؛ لأنه أقرب مذكور، وقيل بل يعود إلى (فرعون) المذكور في الآية (79)، والعودُ للبعيدِ هنا ترجِّحُه قرينةٌ ثقافيّة معرفيّة هي أنّه "مما يُضعِّف عود الضمير على موسى أنّ المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قوماً قد تقدَّمت فيهم النبوات وكانوا في مدة فرعون قد نالهم ذلٌّ مُفرِط، وقد رجَوا كشفَه على يد مولود يخرج منهم يكون نبيّاً، فلما جاءهم موسى –عليه السلام– أصفقوا عليه واتّبعوه، ولم يُحفَظ قَطُّ أنّ طائفةً من بني إسرائيل كفرت به "[146]، فدلالة الآية على

التقليل تناسب إذن مؤمني قومِ فرعون بحسب الأخبار التاريخية المذكورة وترجّح عود الضمير إليه.

ويقول –تعالى–: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[الحج: 78]، وقد تَقَدَّم أنّ ههنا قرينةً نصية ترشّح لعودِ الضمير لغير الأقرب؛ هي قوله –تعالى: "وفي هذا"؛ أي في هذا القرآن، وثَمّ قرينةٌ أخرى خارجيّة معرفيّة تؤكد هذا الوجهَ؛ هي ما جاء في حديث الحارث الأشعري –رضي الله عنه– مرفوعاً "فادعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين..."[147]؛ فمعرفة المتلقّي بهذا الأثر الشريف قرينةٌ غير نصّية ترجّح عود الضمير في الآية لغير الأقرب.

وفي قوله –تعالى–: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 22] يعودُ ضمير (فيهم) على أصحاب الكهف، على حين يعود ضمير (منهم) –بلا خلاف– على مرجع بعيد هم (أهل الكتاب)[148] الذين ذُكروا مراراً فيما تقدَّم من السورة؛ مِن قوله –تعالى–: في أوائلها: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ إلى قوله ههنا: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ...﴾، والمستنَدُ ههنا قرينة ثقافية من معرفة العالَم؛ فإنّه يستحيل أن يستفتي النبي –صلى الله عليه وسلم– في هذه المسألة أصحابَ الكهف وقد طواهم الزمانُ الأولُ، فلا مُتَّجَهَ للضمير إذنْ إلا إلى المرجع البعيد.

وفي الباب قوله –تعالى–: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ ... وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [لقمان: 10]؛ فإنّه لا يمتري أحدٌ في أنّ ضميرَ (فيها) لا يرجع للقريب (السماء) بل إلى (الأرض)، والقرينةُ الموجبةُ لذلك عقليّة معرفيّة؛ هي ما ثبت في علم المخاطَبين حِسّاً من أن (الإنبات) مما يتعلّق بالأرض لا بالسماء.

ومنه قوله –تعالى–: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: 81]؛ فالضمير في (مثلهم) يحتمل أن يعود على المرجع القريب (السماوات والأرض) "مِن حيثُ كانتا متضمِّنتين مَن يعقل من الملائكة والثقلين، وهذا تأويل جماعة من المفسرين"[149]، لكنّ الجمهور على أنّه يعود إلى مرجع أبعد؛ هو البشر المخاطَبين[150]، وثَمَّ قرينةٌ معرفيّة تداولية ترجِّح العود للأبعد؛ هي ما عُلِم من حال هؤلاء

المخاطَبين مِن أنهم "لم ينكروا خلق السماوات والأرض، بل أنكروا البعث"[151]، ومما يعضد هذا قولُه -تعالى- في سياقٍ مشابه: ﴿... بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ﴾ [الأحقاف: 33].

ويقول الله -عز وجلّ-: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ۝٣٢ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ ...﴾ [الشورى: 32-33]. والضمير في (ظهره) يعودُ على المرجع البعيد (البحر) إجماعاً، ولا يجوز أن يعود إلى فاعل (يُسكن)، وقرينةُ العود للأبعد هنا غير نصّية، بل هي تداوليّة ثقافيّة مستفادة من العلم الضروري لدى المخاطَبين بمقام الذات الإلهية وما لها من الكمال المطلق.

ويقول -سبحانه-: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ...﴾ [الفتح: 9]، وقد اختلف المفسرون في عود هاء الضمير في (تعزروه وتوقروه)؛ إلى الأقرب (رسوله) أو إلى غير الأقرب (لفظ الجلالة) أو إلى أحد المرجعين جوازاً، لكنهم لم يختلفوا في عود ضمير (تسبحوه) إلى غير الأقرب؛ قال الألوسي: "يتعين عند الكلّ كون الضمير في قوله -تعالى-: "وتسبحوه" لله، سبحانه وتعالى"[152]، وقرينةُ هذا التعيُّن ثقافيّة خارجية؛ هي معلومُ المتلقّي أنّ التسبيح عبادةٌ خالصة لا يسوغ صرفها إلى غير الله تعالى، وإلا كان ذلك محضَ شِركٍ، ولأمرٍ ما "اختار كثير من القراء الوقف على "وتوقروه" لاختلاف الكناية فيه وفيما بعده"[153].

خامساً: إثراء وجوه الدلالة

هذه وظيفةٌ إضافيّة لعود الضمير لغير الأقرب، وهي تتحقق في كل موضع يكون فيه العود لأحد المرجعين محتَمَلاً سائغاً وإن ترجَّح أحدُهما، وفي هذا السياقِ يقول الطاهر بن عاشور تعليقاً على احتمال عود الضمير في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1] -وقد مرّ قريباً- "ولعلّ احتمالَه المعنيين مقصود. وقد تجيء الآياتُ محتملةً عِدَّةَ معانٍ، واحتمالُها مقصودٌ تكثيراً لمعاني القرآن، ليأخذَ كلٌّ منه على مقدار فهمه"[154].

ففي جواز عود الضمير لغير الأقرب اتساعٌ لغوي يرفع الطاقة البلاغية للخطاب القرآني، ويُضاعف الحمولة الدلالية لنصّه، ويُثريه بمعانٍ موازيةٍ متنوِّعة.

وهو ينضاف من هذه الجهة إلى تعدُّد القراءات واحتمالات التوجيه النحوي وغيرها من وجوه الكفاءةِ الدلاليّة المعجِزة في النص القرآني الشريف.

ولأن هذه الوظيفة تتحقق في كل المواضع التي يجوز فيها دلاليّاً العود للأقرب أو الأبعد نراها ماثلةً في كثير من الشواهد المتقدِّمة، وسنورد ههنا طائفةً من النصوص الشواهدِ مما لم يتقَدَّم إيرادُه.

مِن ذلك قول الله – تعالى–: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: 23]. والضمير في (مثله) يحتملُ وجهين من العَود تتسعُ معهما آفاق الدلالة؛ "أحدهما: أنه عائد إلى (ما) في قوله: مما نزلنا على عبدنا. أي فأتوا بسورة مما هو على صفته من الفصاحة وحسن النظم، والثاني: أنه عائد على (عبدنا) أي فأتوا ممَّن هو على حاله مِن كونه بشراً أمّياً لم يقرأ الكتب ولم يأخذ عن العلماء"[155]، وزيدَ وجهٌ ثالثٌ؛ هو أنْ "يعود على التوراة والإنجيل. فالمعنى: فأتوا بسورة من كتابٍ مثلِه فإنها تُصدّق ما فيه"[156]، وعلى هذا الوجه يكون الضمير عائداً على موصوفٍ محذوف. قال الطاهر بن عاشور: "وعندي أنّ الاحتمالات التي احتملها قولُه "مِن مثلِه" كلُّها مُرادةٌ لِردِّ دعاوَى المكذِّبين في اختلاف دعاويهم؛ فإنّ منهم من قال: القرآن كلام بشر، ومنهم من قال: هو مكتتب من أساطير الأولين، ومنهم من قال: إنما يعلِّمه بشر. وهاتِه الوجوه في معنى الآية تفند جميعَ الدعاوى..."[157].

وفي قوله – تعالى–: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: 30] يَحتمل الضميرُ في (بينه) أن يعود على (ما عملت من سوء)، ويكون المعنى "تودّ في ذلك اليوم لو أنّ بينها وبين ما عملت من سوء أمداً بعيداً"، أو على (يوم)، والمعنى "تودُّ لو أن بينها وبين ذلك اليوم أمداً بعيداً"[158]، وقد ضعَّف أبو حيان هذا الوجه؛ لأن اليوم فيه إحضار للخير والشر جميعاً، لكن ردّ عليه الألوسي "بأنه أبلغ، لأنه يودّ البعد بينه وبين اليوم مع ما فيه من الخير لئلا يرى

ما فيه من السوء "[159].

ويقول الله – تعالى–: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ . . . فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ . . .﴾ [النساء: 54–55]، وعودُ الضمائر في العبارة الأخيرة يحتَمل وجوهاً كثيرةً تتعدّد معها الدلالات؛ فيُحتمل أن المعنى: فمِن الذين أوتوا الكتاب مَن آمَن بنبوة محمد –صلى الله عليه وسلم– (ما آتاه الله من فضله)، أو: منهم من آمن بفضل العرب (الناس)، أو: منهم من آمن بما أوتيَه إبراهيم عليه السلام، أو بإبراهيم نفسه، أو: منهم من آمن بالقرآن (المشار إليه في الآية 47)، أو: من آل إبراهيم، من آمن بإبراهيم، أو: منهم من آمن بما ذُكر من الكتاب والحكمة[160].

ويقول – تعالى–: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: 159]، وفي عود الضمائر ههنا وجوهٌ؛ فقيل: لَيؤمنن بعيسى – عليه السلام– قبل موت عيسى (أي حين ينزل)، أو: ليؤمنن بعيسى قبل موت الكتابي نفسه، أو: ليؤمنن برفع عيسى قبل موت الكتابي نفسه، وقيل: ليؤمنن بالله –تعالى– أو بمحمد، صلى الله عليه وسلم[161].

ويقول –عز وجل–: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا . . . قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 15–16]، وعودُ الضمير هنا محتمِلٌ؛ فيكون المعنى: يهدي الله بالرسول أو يهدي بالكتاب المبين، أو بهما جميعاً ووحّد الضمير؛ "لكونهما في حكم الواحد"[162].

وفي قوله – تعالى–: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ . . .﴾ [الأعراف: 57] يُحتمَل أن تكون الباء في الموضعين للظرفية والضمير للبلد، أو تكون سببيّة والضمير للسَّوْق أو هو للسحاب في الأولى وللماء في الثانية، والمعنى على كلٍّ مختلفٌ[163]. ويشبه هذا الموضعَ قولُه – تعالى–: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: 4]، فالباء ظرفيةٌ والضميرُ للصبح، أو سببيةٌ والضميرُ للقدح أو العَدْو[164].

وفي قوله – تعالى–: ﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: 83] يصلح الضمير (هي) لأن يعود على قرية اللوطية "فيكون المعنى: وما تلك القرية ببعيد من المشركين؛

أي العرب، فمن شاء فليذهب إليها فينظر مصيرها" ، ويصلح الضمير لأن يعود على الحجارة، وهي المذكور الأقرب؛ "أي: وما تلك الحجارة ببعيد، أي أن الله قادر على أن يرمي المشركين بمثلها" (165).

ويقول -عز وجل-: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[مريم: 82] "والضمير في (سيكفرون) للآلهة؛ أي سيجحدون عبادتهم وينكرونها. . . أو للمشركين؛ أي ينكرون لسوء العاقبة أن يكونوا قد عبدوها" (166).

وفي قوله – تعالى-: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: 31] يَحتمل الضمير وجوهاً من العَود؛ فقيل المراد: عِدّة الملائكة، وقيل: سقر، وقيل: جنود ربك، وقيل: هذه النذارة والموعظة، وكلُّ مرجع منها ينزع بالدلالة منزعاً، "وإنما حملت الآيةُ هذه المعاني بحسن موقعها في هذا الموضع. . . ولو وقعت إثرَ قوله "لواحة للبشر" لتمحَّض ضمير "وما هي إلا ذكرى" للعود إلى سقر، وهذا من الإعجاز" (167).

والأمثلة من النص القرآني على هذه الوظيفة الإثرائية لعود الضمير لغير الأقرب= تعزُّ على الحصر، وهي أظهرُ من أن يُتَّسعَ في الاستدلال عليها أو يُستَرسَل في الاستشهاد لها.

نتائج الدراسة

أثارت هذه الدراسة فرضيّةً مبنيّة على الملاحظة النصيّة الطبيعيّة؛ هي أنّ الضمير يعود على غير الأقرب في القرآن الكريم كثيراً، وهو ما يخالِفُ أصلاً لغوياً معروفاً، وكان سؤال البحث عن الجدوى النصّية لهذا التجاوز الأسلوبي، والوظائف التي يضطلع بها في النص القرآني، وانتهى البحثُ إلى بعض الخلاصات المهمة؛ منها:

- رصد أهم الوظائف النصية المتنوّعة لهذه الظاهرة، وقد ضبطت الدراسةُ خمساً متمايزةً منها.
- إراءة علاقة هذا الأسلوب بـ"تثوير القرآن".
- كشف علاقة هذه الظاهرة بأسلوب الالتفات.

- كشف علاقة هذه الظاهرة بأسلوب اللف والنشر.
- تقرير أنّ من الأصول اللغوية العتيقة ما يحتاج إلى اختبار نصّي لإعادة تقدير أبعاده وتفصيل نظريته المجملة.

الهوامش والمراجع

(1) أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف: **تفسير "البحر المحيط"**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1420هـ، 135/2، وانظر تقرير كلامه في **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم، والرياض: دار كنوز إشبيليا، د. ت، 252/2، **وارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ/ 1998م، 941/2.

(2) ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي: **تفسير "اللباب في علوم الكتاب"**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م، 338/4، وانظرْه في 387/3 و232/6 و511/12.

(3) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني: **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، القاهرة: دار هجر، 1410هـ/1990م، 156/1–157، وانظر ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (ت778): **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط1، القاهرة: دار السلام، 1428هـ، 539/1، والدماميني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت: 827): **شرح التسهيل المسمّى: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1403هـ/1983م 106/2.

(4) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت1094): **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419ه/ 1998م، ص281.

(5) ابن الحاجب أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر: **الأمالي**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الأردن: دار عمار، وبيروت: دار الجيل، 1409هـ/1989م، 210/1.

(6) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577): **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ/2003م، المسألة الثامنة 50/1 وما بعدها.

(7) تلخيص المسألة في: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (ت929): **شرح الألفية المسمّى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: حسن حمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م، 188/1، وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (ت769): **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة: دار التراث ودار مصر، 1400هـ/1980م، 206/1 وما بعدها.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف 52/1.

(9) التذييل والتكميل 295/3.

(10) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/1988م، 76/1.

(11) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي: **شرح المفصّل**، تقديم د. إميل يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م، 208/1.

(12) التذييل والتكميل 81/7.

(13) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206): **حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م، 274/2، وابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت761): **مغني اللبيب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م، 575/1.

(14) الشيخ ياسين العليمي الحمصي (ت1061): **حاشية على التصريح**، ط2، مصر: المطبعة الأزهرية، 1325هـ، 386/1 نقلاً عن الدماميني في شرح التسهيل (من الجزء المخطوط).

(15) حاشية الشيخ ياسين 386/1.

(16) ناظر الجيش، شرح التسهيل 2315/5، وانظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت. 316/2.

(17) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (ت794): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ/1957م، 39/4، والسيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/1974م، 337/2-338، و**معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ/1988م، 465/3-466. والنصّ على هذه القاعدة شائع في كتب المفسرين كما سيأتي تفصيلاً في مواضعه، وانظر أيضاً: العثيمين، محمد بن صالح (ت1421): **أصول في التفسير**، ط1، القاهرة: المكتبة الإسلامية، 1422هـ/2001م، ص57، ومساعد الطيار: **فصول في أصول التفسير**، ط2، الدَّمّام: دار ابن الجوزي، 1423هـ، ص155.

(18) انظر نماذج لإجراء هذا الأصل والترجيح به في: حسين الحربي: **قواعد الترجيح عند المفسرين**، ط1، الرياض: دار القاسم، 1417هـ/1996م، ص626 وما بعدها.

(19) الإتقان في علوم القرآن 337/2، ومعترك الأقران 466/3، وانظر البرهان في علوم القرآن 39/4، والكليات ص569.

(20) **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القاهرة: دار الحديث، د. ت، ق3، ج1، ص79 وما بعدها.

(21) انظر مثلاً: د. محمد صبرة: **مرجع الضمير في القرآن الكريم**، القاهرة، دار غريب، 2001م. ود. محمد أحمد خضير: **دور السياق في تقدير مرجع الضمير في الدراسات اللغوية والقرآنية**، مجلة علوم اللغة، مجلد2، عدد1، 1999م، ص69-102.

(22) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1994م، ص113،

(23) شاروردو، باتريك. ومنغنو، دومينيك. وآخرون: **معجم تحليل الخطاب**، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمّادي صمود، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2008م، ص471.

(24) براون، ج. ب. ويول، ج. **تحليل الخطاب**، ترجمة د. محمد الزليطني ود. منير التريكي، الرياض: جامعة الملك سعود، 1418هـ/1997م، ص256. بتصرف يسير جداً.

(25) تحليل الخطاب، ص257.

(26) جورج يول: **التداولية**، ترجمة د. قصي العتابي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 1431هـ/2010م، ص45، وانظر ص196.

(27) الأزهر الزناد: **نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّاً**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993م، ص124.

(28) هاينه مِن، ف. وفيهفيجر، د. **مدخل إلى علم اللغة النصي**، ترجمة د. فالح العجمي، الرياض: جامعة الملك سعود، 1999م، ص93.

(29) انظر مثلاً: ابن قتيبة، أبو محمد الدينوري (ت276): **غريب القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1398هـ/1978م، ص55، والطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت311): **تفسير "جامع البيان في تأويل القرآن"**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، القاهرة: مؤسسة الرسالة، 1420هـ/2000م، 229/2، والبغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت510): **تفسير "معالم التنزيل في تفسير القرآن"**، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط4، الرياض: دار طيبة، 1417هـ/1997م، 108/1، والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538): **تفسير "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل"**، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ، 154/1، وابن عطية، أبومحمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت542): **تفسير "المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"**، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ، 165/1، والرازي، فخر الدين أبوعبدالله محمد بن عمر (ت606): **التفسير الكبير المسمّى "مفاتيح الغيب"**، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ 553/3، وابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت597): **تفسير "زاد المسير في علم التفسير"**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1422هـ، 79/1، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671): **تفسير "الجامع لأحكام القرآن"**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ/1964م، 457/1، وتفسير أبي

حيّان (البحر المحيط) 420/1.

(30) محمد أبو زهرة: **زهرة التفاسير**، القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت، 270/1 وما بعدها، وانظر عبدالوهاب النجار: **قصص الأنبياء**، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت، ص262.

(31) تفسيره 154/1.

(32) تفسير أبي حيان 4/ 680، وانظر السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت756): **تفسير "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، د. ت، 209/5، وتفسير ابن عادل الدمشقي 495/8.

(33) تفسير أبي حيان 357/5، وانظر السمين الحلبي 639/5، وابن عادل 576/9.

(34) تفسير القرطبي 57/13، وانظر الزمخشري 285/3، وابن عطية 213/4، وابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي (ت741): **تفسير "التسهيل لعلوم التنزيل"**، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416هـ، 84/2.

(35) تفسير الزمخشري 147/4، وانظر الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت468): **تفسير "الوسيط في تفسير القرآن المجيد"**، تحقيق: جماعة من العلماء، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م، 595/3، والبغوي 147/7، وابن الجوزي 28/4، والرازي 418/27، وغيرهم.

(36) تفسير الطبري 370/22، والوسيط للواحدي 169/4، وابن الجوزي 164/4، والرازي 149/28، والقرطبي 22/17، وأبا حيان 540/9، وانظر محمد صبرة: مرجع الضمير في القرآن، ص27.

(37) التفسير الكبير للرازي 149/28.

(38) ممّن ذكر في تفسيره هذا الوجهَ استقلالاً: الطبري 603/23، والواحدي في الوسيط 352/4، والبغوي 221/8، وابن الجوزي 337/4، وممّن ذكره مع غيره: الزمخشري 609/4، وابن عطية 366/5، والرازي 640/30، وأبو حيان 273/10.

(39) تفسيره (البحر المحيط) 330/7–331، وانظر تفسير السمين الحلبي 35/8، وابن عادل 235/13، والألوسي، شهاب الدين محمود شكري (ت1270): **تفسير "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"**. تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ 205/8.

(40) البرهان للزركشي 39/4، وانظر الإتقان 338/2، ومعترك الأقران 466/3، والكليات، ص569.

(41) تفسير السمين الحلبي 324/3، وابن عادل 415/5.

(42) تفسير أبي حيان 206/1، والألوسي 213/1.

(43) تفسير أبي حيان 503/6، والسمين الحلبي 187/7، والألوسي 335/7.

(44) تفسير أبي حيان 481/7، وابن عادل 5/14، والألوسي 108/9.

(45) يعني قوله تعالى "أو لحم خنزيرٍ فإنه رجس" الأنعام: 145.

(46) تفسيره (البحر المحيط) 331/7.

(47) معجم تحليل الخطاب، ص96.

(48) مدخل إلى علم اللغة النصي، ص27.

(49) مدخل إلى علم اللغة النصي، ص28.

(50) Halliday, M. K. A.; Hassan, R. Cohesion in English. London: Longman, 1976, p.52.

(51) معجم تحليل الخطاب، ص97.

(52) الأزهر الزنّاد، ص134–135.

(53) مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: د. سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار، 1424هـ/2003م، ص128.

(54) تفسير الألوسي 179/2–180.

(55) تفسير أبي حيان 187/3.

(56) تفسير السمين الحلبي 223/3، وانظر ابن عادل 282/5.

(57) تفسير أبي حيان 312/4، وانظر ابن عادل 425/7.

(58) تفسيره 654/1.

(59) تفسير الطبري 449/10.

(60) تفسير الطبري 450/10، ورواه بلفظه ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت327) من طريق أبيه، انظر تفسيره "**تفسير القرآن العظيم**"، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ، 1167/4 (رقم 6573).

(61) تفسير الطبري 449/10، ورواه ابن المبارك في **كتاب الزهد**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ/2004م، ص19، من طريق ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن نبيط به.

(62) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ/ 1988م، 269/2.

(63) تفسير أبي حيان 574/4.

(64) تفسير السمين الحلبي 27/5، وانظر ابن عادل 265/8.

(65) تفسير أبي حيان 574/4.

(66) ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1393): **تفسير "التحرير والتنوير"**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984هـ، 338/7.

(67) تفسير أبي حيان 406/5.

(68) تفسير الطبري 215/14، وانظر أبا حيان 406/5.

(69) رواه الطبري في تفسيره 215/14، وابن أبي حاتم في تفسيره 1786/6 من طريق أبيه.

(70) كالبغوي 171/5، وابن الجوزي 140/5، وابن عادل 486/12، وغيرهم.

(71) تفسير أبي حيان 330/7، وانظر السمين الحلبي 35/8، والألوسي 502/8.

(72) تفسيره 63/3.

(73) تفسيره 287/10، وانظر الألوسي 309/12.

(74) تفسير أبي حيان 166/10، والألوسي 281/14.

(75) تفسير أبي حيان 287/10، وانظر أبا السعود، محمد بن محمد العمادي (ت982): **تفسير "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم"**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت، 40/9، والألوسي 87/15.

(76) التفسير الوسيط للواحدي 359/4، والبغوي 233/8.

(77) شكري عياد: **اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي**، ط1، القاهرة: إنترناشونال برس، 1988م، ص79.

(78) اللغة والإبداع، ص81.

(79) اللغة والإبداع، ص81.

(80) علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، ط1، القاهرة: دار غريب، 2006م، ص308.

(81) أصول التفكير النحوي، ص308.

(82) أصول التفكير النحوي، ص308.

(83) الدسوقي، محمد ابن عرفة (ت1230): **حاشيته على شرح السعد** (ضمن مجموع شروح التلخيص)، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت 463/1.

(84) التفتازني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت792): **مختصره على تلخيص المفتاح** (ضمن شروح التلخيص)، 465/1، وانظر ثَمّ ابن يعقوب المغربي، **مواهب الفتاح**.

(85) **جوهر الكنز**، تحقيق: محمد زغلول سلام، الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ت، ص118–119، وابنُ الأثير هذا هو نجم الدين أحمد بن إسماعيل، وهو غير صاحب المثل السائر المتوفى 637هـ.

(86) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في **كتاب الزهد**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ/1999م، ص129 (رقم 857)، ومحمد بن نصر المروزي في **قيام الليل**؛ انظر **مختصرَه** لأبي العباس المقريزي، ط1، باكستان، فيصل آباد: حديث أكاديمي، 1408هـ/1988م، ص173، وأخرجه أيضاً بألفاظ متقاربة الطبرانيُ في **المعجم الكبير**، ط2، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، 1404هـ/1983م، 135/9–136،

وانظر الحافظ الهيثمي: **مجمع الزوائد**، بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر، بيروت: دار الفكر، 1412هـ/1992م، 79/7 (رقم 11667)، والشهاب البوصيري: **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، ط1، الرياض: دار الوطن للنشر، 1420هـ/1999م، 190/1 (رقم 242).

(87) روى هذا اللفظ ابن المبارك: **كتاب الزهد**، ص280 (رقم 814)، وأبو عبيد القاسم بن سلام: **فضائل القرآن**، تحقيق: مروان العطية وآخرين، ط1، دمشق وبيروت: دار ابن كثير، 1415هـ/1995م، ص96، وأبو بكر الفريابي: **فضائل القرآن**، تحقيق: يوسف عثمان جبريل، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ/1989م، ص181، ومحمد بن نصر أيضاً في قيام الليل، انظر مختصره، ص173.

(88) تفسير ابن عطية 3/1.

(89) الظاهر أنه شمر بن حمدويه، أبو عمرو الهروي اللغوي (ت255).

(90) تفسير القرطبي 446/1، وهو في مادة (ثور) في تهذيب اللغة ولسان العرب وتاج العروس وغيرها.

(91) أبو عبيد الهروي: **الغريبين في القرآن والحديث**، تحقيق: أحمد المزيدي، ط1، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ/1999م، 302/1، وابن الجوزي: **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م، 132/1.

(92) الزركشي، البرهان 154/2. وابن سبع هو أبو الربيع السبتيّ، وكتابه المذكور مخطوط.

(93) تفسير السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت373): **بحر العلوم**، تحقيق: د. محمود مطرجي، بيروت: دار الفكر، د. ت، 11/1.

(94) شرح التسهيل لابن مالك 116/1.

(95) شرح التسهيل للدماميني 8/2.

(96) شرح التسهيل للدماميني 9/2.

(97) قال الصبّان بعقب كلامه الآتي "فاندفع ما نَقَلَه شيخُنا والبعض عن الدماميني من النظر"؛ يعني بـ(شيخنا) العلامةَ حسن المدابغي (ت1170)، وبـ(البعض) الشيخ يوسف الحفْني (ت1176)، ولكل منهما حاشية على شرح الدماميني على ألفيّة ابن مالك، وكلاهما مخطوط.

(98) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الألفيّة 160/1.

(99) اللغة العربية معناها ومبناها، ص111.

(100) جورج يول، التداوليّة، ص45.

(101) تفسير الطبري 543/5، وانظر الرازي 50/7، وابن عادل 405/4، وغيرهم.

(102) تفسير ابن أبي حاتم 523/2 (رقم 2775)، وانظر ثناء الطبري على رواية السُدّي هذه في تفسيره 543/5–544، والزمخشري 313/1.

(103) تفسير أبي حيان 680/4، وانظر الرازي 172/13، والسمين الحلبي 209/5، وابن عادل 495/8.

(104) تفسير الطاهر بن عاشور 8أ/145.

(105) تفسير ابن الجوزي 90/2.

(106) تفسير الطاهر بن عاشور 8أ/144.

(107) تفسير الطاهر بن عاشور 8أ/146.

(108) تفسير أبي حيان 191/5، وانظر عبد القاهر، أبو بكر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471): **تفسير "درج الدرر في تفسير الآي والسور"**. تحقيق: طلعت الفرحان ومحمد أمرير، ط1، عمّان: دار الفكر، 1430هـ/2009م، 702/1.

(109) تفسير الرازي 292/20، وانظر الطبري 352/17، والبغوي 58/5، وغيرهما، وقال الطاهر بن عاشور: "جمهرة المفسرين على أنه عائد إلى الله تعالى" 22/15.

(110) نُسِب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيره؛ انظر تفسير الطبري 692/18، والبغوي 404/5، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت774): **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي محمد سلامة، ط2، الرياض: دار طيبة، 1420هـ/1999م، 456/5.

(111) التحرير والتنوير 351/17.

(112) تفسير القاسمي جمال الدين بن محمد (ت1332): **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ، 279/7.

(113) تفسير ابن عطية 135/4.

(114) تفسير الرازي 256/23–257.

(115) تفسير الرازي 257/23، وانظر الزمخشري 173/3، وأبا حيان 540/7.

(116) تفسير ابن عطية 213/4، وأبو حيان 117/8، والبقاعي، إبراهيم بن عمر (ت885): **تفسير "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"**، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د. ت، 404/13، وانظر الزمخشري 285/3، وابن جزي 84/2 وغيرهما.

(117) تفسير القرطبي 57/13.

(118) تفسير ابن عطية 213/4، وانظر أبا حيان 117/8، والبقاعي 405/13.

(119) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص307.

(120) ج. يول، التداولية، ص45، بتصرف يسير؛ إذ إنّ المترجم يقابل reference بـ"الإشارة"، مهملاً المصطلح المستقر في الدرس النصّي العربي "الإحالة". وانظر النص الأصلي ليول:

Yule, George: Pragmatics, Oxford University press. (1996). P. 21.

(121) التداولية، ص51.

(122) التداولية، ص40.

(123) معجم تحليل الخطاب، ص97.

(124) التداولية، ص40.

(125) التداولية، ص48.

(126) التداولية، ص191، والنص للمترجِم – د. قصي العتابي – من ملحق "مسرد المصطلحات".

(127) انظر مثلا: دي بوجراند، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: د. تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1418هـ/1998م، ص353 وما بعدها، وبراون ويول، تحليل الخطاب، ص282 وما بعدها، ويول، التداولية، ص130 وما بعدها، وأندريه – جاك ديشين: **استيعاب النصوص وتأليفها**، ترجمة: هيثم لمع، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية، 1411هـ/1991م، ص42 وما بعدها.

(128) النص والخطاب والإجراء، ص329.

(129) إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد: **مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسلر**، ط2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص99.

(130) مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسلر، ص99.

(131) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ/١٩٧٨م 404/2.

(132) ابن السِّيد البطليوسي، عبد الله بن محمد (ت521): **الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط2، بيروت: دار الفكر، 1403هـ، ص49–50، وانظر الفخر الرازي: **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، القاهرة: مطبعة الآداب والمؤيد، 1317هـ، ص112، والسكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر (ت626): **مفتاح العلوم**، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ/1987م، ص425، وشروح التلخيص (القزويني والتفتازاني بخاصة) 329/4.

(133) الكرماني، شمس الدين بن يوسف (ت786): **تحقيق الفوائد الغياثية**، تحقيق: د. علي بن دخيل الله العوفي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1424هـ، 798/2.

(134) النويري، شهاب الدين بن عبد الوهاب (ت733): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ط1، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 1423هـ، 129/7، وابن حِجة، تقي الدين الحموي (ت837): **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق: عصام شعيتو، بيروت: مكتبة الهلال، 2004م، 149/1.

(135) نهاية الأرب 129/7، وخزانة الأدب لابن حجة 153/1، وعبد الرحيم العباسي، أبو الفتح (ت963): **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب، د. ت، 273/2.

(136) تفسير الرازي 22/22.

(137) التداولية، ص49.

(138) التداولية، ص51.

(139) تفسير الطاهر بن عاشور 396/2.

(140) تفسير أبي حيان 460/2، والسمين الحلبي 443/2.

(141) تفسير ابن عطية 346/1.

(142) تفسيره 626/2.

(143) أبو العباس المهدوي: **التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**، تحقيق: لجنة علمية، ط1، إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، 1435هـ/2014م، 566/1.

(144) تفسير الطاهر بن عاشور 104/3.

(145) تفسير الطاهر بن عاشور 104/3.

(146) تفسير ابن عطيّة 137/3.

(147) أخرجه النسائي (11349)، والترمذي (2863 وصححه الألباني)، وأحمد (22961 وصححه الأرنؤوط)، وابن حبان في صحيحه (6233 وصححه الأرنؤوط)، وابن خزيمة في صحيحه (1895 وصححه الأعظمي).

(148) تفسير الطبري 643/17، والواحدي في الوسيط 143/3، والبغوي 162/5، والزمخشري 162/7، وابن عطية 508/3، وابن الجوزي 76/3، والقرطبي 384/10، وغيرهم.

(149) تفسير ابن عطية 464/4، وانظر أبا حيان 85/9، وابن عادل 267/16.

(150) تفسيرَ الطبري 566/20، والوسيط للواحدي 520/3، والزمخشري 31/4، وابن عطية 464/4، وابن الجوزي 56/3، والقرطبي 60/15، وابن جزي 187/2، وأبا حيان 85/9، وغيرهم.

(151) خالد السبت: **قواعد التفسير جمعاً ودراسة**، القاهرة: دار ابن عفان، ط1، 1421هـ، 405/1.

(152) تفسيره 251/13.

(153) التفسير الوسيط للواحدي 136/4، وانظر البغوي 299/7، والقرطبي 267/16.

(154) تفسيره 22/15.

(155) تفسير الرازي 349/2، وانظر الطبري 374/1، والبغوي 72/1، والزمخشري 98/1، والسمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد (ت489): **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ/1997م، 58/1-59، وابن الجوزي 44/1، وغيرهم.

(156) تفسير القرطبي 232/1، وانظر ابن عطية 107/1.

(157) تفسيره 338/1.

(158) تفسير ابن عاشور 223/3، وانظر الزمخشري 352/1، والألوسي 122/2.

(159) تفسير الألوسي 122/2، وانظر أبا حيان 98/3.

(160) تفسير الزمخشري 522/1، وابن الجوزي 421/1–422، والرازي 105/10، وابن عطية 68/2، والقرطبي 253/5، وأبا حيان 679/3.

(161) تفسير عبد القاهر الجرجاني 538/1، والسمعاني 500/1، والزمخشري 588/1–589، وابن عطية 134/2، وأبا حيان 130/4، والطاهر بن عاشور 24/6.

(162) تفسير السمين الحلبي 229/4، وانظر أبا حيان 209/4، وابن عادل 382/14، والألوسي 269/3، والطاهر بن عاشور 151/6.

(163) تفسير الزمخشري 111/2، وابن عطية 413/1، والرازي 290/14، وأبا حيان 78/5–79.

(164) تفسير عبد القاهر 730/2، والزمخشري 787/4، وأبا حيان 529/10، والألوسي 442/15.

(165) تفسير ابن عاشور 135/12، وانظر الزمخشري 416/2، والرازي 384/18، وأبا حيان 192/6.

(166) تفسير الزمخشري 41/3، وانظر ابن عطية 31/4، وأبا حيان 296/7.

(167) تفسير ابن عاشور 320/29، وانظر ابن عطية 397/5، والقرطبي 83/19، وأبا حيان 335/10.

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

(1) alʾazhr azzanād: nasīj annaṣ.. baḥṯ fī mā yakūn bah almalfūḍ naṣṣan, ṭa1, bayrūt: almarkz aṯṯaqāfī alʿarbī, 1993ma.

(2) alʾašmūnī, ʾabū alḥasn ʿalī ban maḥmd (ta929): šarḥ alʾalfya almasmmā: manhj assālk ʾilā ʾalfya abn mālk, taḥqīq: ḥasn ḥamd, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1419ha/1998m

(3) ʾilhām ʾabū ġazāla, waʿlī ḳalīl ḥamd: madḳl ʾilā ʿalm laġa annaṣ taṭbīqāt lanḍrya day bawjrānd wadrīslr, ṭa2, alqāhra: alhayʾa almaṣrya alʿāma lalktāb, 1999ma.

(4) alʾalūsī, šahāb addayn maḥmūd šakrī (ta1270): tafsīr "rawḥ almaʿānī fī tafsīr alqarảān alʿaḍīm wassabʿ almaṯānī". taḥqīq: ʿalī ʿabd albārī ʿaṭya, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1415ha.

(5) alʾanbārī, ʾabū albarkāt ʿabd arraḥmn ban maḥmd (ta577): alʾinṣāf fī masāʾil alḳalāf, taḥqīq: maḥmd maḥyī addayn ʿabd alḥamīd, ṭa1, bayrūt: almaktba alʿaṣrya, 1424ha/2003m

(6) barāwn, ja. ba. wayūl, ja. taḥlīl alḳaṭāb, tarjma da. maḥmd azzalīṭnī wad. manīr attarīkī, arrayāḍ: jāmʿa almalk saʿūd, 1418ha/1997m.

(7) albaġwī, ʾabū maḥmd alḥasīn ban masʿūd (ta510): maʿālm attanzīl fī tafsīr alqarȧān, taḥqīq: maḥmd ʿabd Allah annamr, waʿṯmān jamʿa ḍamīrya, waslīmān maslm alḥarš, ṭa4, arrayāḍ: dār ṭayba.

(8) albaqāʿī, ʾibrāhīm ban ʿamr (ta885): naḏm addarr fī tanāsb alʾāyāt wassawr, alqāhra: dār alkatāb alʾislāmī, da. ta.

(9) tamām ḥasān: allaġa alʿarbya maʿnāhā wambnāhā, addār albayḍāʾ: dār aṯṯaqāfa, 1994ma.

(10) jawrj yawl: attadāwlya, tarjma da. qaṣī alʿatābī, ṭa1, bayrūt: addār alʿarbya lalʿlūm, 1431ha/2010m

(11) abn ḥija, taqī addayn alḥamwī (ta837): ḳazāna alʾadb waġāya alʾarb, taḥqīq: ʿaṣām šaʿītū, bayrūt: maktba alhalāl, 2004ma.

(12) ʾabū ḥayān alʾandlsī, ʾaṯīr addayn maḥmd ban yawsf: archāf aḍḍarb man lasān alʿarb, taḥqīq: rajb ʿaṯmān maḥmd, ṭa1, alqāhra: maktba alḳānjī, 1418ha/ 1998ma.

(13) ʾabū ḥayān alʾandlsī: albaḥr almaḥīṭ, taḥqīq: ṣadqī maḥmd jamīl, bayrūt: dār alfakr, 1420ha.

(14) ʾabū ḥayān alʾandlsī: attaḏyīl wattakmīl fī šarḥ katāb attashīl, taḥqīq: da. ḥasn handāwī, ṭa1, damšq: dār alqalm, warrayāḍ: dār kanūz ʾišbīlyā, da. ta.

(15) abn alḥājb ʾabū ʿamrū jamāl addayn ʿaṯmān ban ʿamr: alʾamālī, taḥqīq: da. faḳr ṣālḥ qadāra, alʾardn: dār ʿamār, wabīrūt: dār aljayl, 1409ha/1989m.

(16) addamāmīnī, badr addayn ʾabū ʿabd Allah maḥmd ban ʾabī bakr (ta:827): šarḥ attashīl almasmmā: taʿlīq alfarāʾid ʿalā tashīl alfawāʾid, taḥqīq: da. maḥmd ban ʿabd arraḥmn almafdā, ṭa1, 1403ha/1983

(17) day bawjrānd, rawbrt: annaṣ walḳaṭāb wāliʾijrāʾ, tarjma: da. tamām ḥasān, ṭa1, alqāhra: ʿālm alkatb, 1418ha/1998m.

(18) arrāzī, faḳr addayn ʾabū ʿabd Allah maḥmd ban ʿamr (ta606): attafsīr alkabīr almasmmā “mafātīḥ alġayb", ṭa3, bayrūt: dār ʾiḥyāʾ attarāṯ alʿarbī, 1420ha.

(19) azzarkšī, ʾabū ʿabd Allah badr addayn (ta794): albarhān fī ʿalūm alqarȧān, taḥqīq: maḥmd ʾabū alfaḍl ʾibrāhīm, ṭa1, alqāhra: dār ʾiḥyāʾ alkatb alʿarbya, 1376ha/1957m.

(20) azzamḳšrī, ʾabū alqāsm maḥmūd ban ʿamr (ta538): alkašāf ʿan ḥaqāʾiq ġawāmḍ

attanzīl, ṭa3, bayrūt: dār alkatāb alʿarbī, 1407ha.

(21) ʾabū assaʿūd, maḥmd ban maḥmd alʿamādī (ta982): tafsīr "ʾiršād alʿaql assalīm ʾilā mazāyā alkatāb alkarīm, bayrūt: dār ʾiḥyāʾ attarāṯ alʿarbī, da. ta.

(22) assamīn alḥalbī, ʾabū alʿabās šahāb addayn ʾaḥmd ban yawsf (ta756): addar almaṣūn fī ʿalūm alkatāb almaknūn, taḥqīq: da. ʾaḥmd maḥmd alḳarāṭ, damšq: dār alqalm, da. ta.

(23) saybwīh, ʾabū bašr ʿamrū ban ʿaṯmān: alkatāb, taḥqīq: ʿabd assalām hārūn, ṭa3, alqāhra: maktba alḳānjī, 1408ha/1988m.

(24) assayūṭī, jalāl addayn ʿabd arraḥmn ban ʾabī bakr (ta911h): alʾitqān fī ʿalūm alqarȧān, taḥqīq: maḥmd ʾabū alfaḍl ʾibrāhīm, alqāhra: alhayʾa almaṣrya alʿāma lalktāb, 1394ha/1974m.

(25) assayūṭī, jalāl addayn ʿabd arraḥmn ban ʾabī bakr (ta911h): hamʿ alhawāmʿ šarḥ jamʿ aljawāmʿ, taḥqīq: da. ʿabd alḥamīd handāwī, maṣr: almaktba attawfīqya, da. ta.

(26) šakrī ʿayād: allaġa wāliʾibdāʿ.. mabādiʾ ʿalm alʾaslūb alʿarbī, ṭa1, alqāhra: ʾintrnāšūnāl bars, 1988ma.

(27) šārūrdū, bātrīk. wamnġnū, dawmīnīk. wȧāḳrūn: maʿjm taḥlīl alḳaṭāb, tarjma: ʿabd alqādr almahīrī waḥmmādī ṣamūd, tawns: almarkz alwaṭnī laltrjma, 2008ma.

(28) aṣṣabān, ʾabū alʿarfān maḥmd ban ʿalī (ta1206): ḥāšya ʿalā šarḥ alʾašmūnī lȧlfya abn mālk, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1417ha/1997m.

(29) aṭṭabrī, ʾabū jaʿfr maḥmd ban jarīr (ta311): jāmʿ albayān fī tȧwīl alqarȧān, taḥqīq: ʾaḥmd maḥmd šākr, ṭa1, alqāhra: mȧssa arrasāla, 1420ha/2000m.

(30) ʿabd arraḥīm alʿabāsī, ʾabū alfatḥ (ta963): maʿāhd attanṣīṣ ʿalā šawāhd attalḳīṣ, taḥqīq: maḥmd maḥyī addayn ʿabd alḥamīd, bayrūt: ʿālm alkatb, da. ta.

(31) ʿaḍīma, maḥmd ʿabd alḳālq: darāsāt lȧslūb alqarȧān alkarīm, alqāhra: dār alḥadīṯ, da. ta.

(32) abn ʿaṭya, ʾabū maḥmd ʿabd alḥaq ban ġālb alʾandlsī (ta542): almaḥrrar alwajīz fī tafsīr alkatāb alʿazīz, taḥqīq: ʿabd assalām ʿabd aššāfī maḥmd, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1422ha.

(33) abn ʿaqīl, ʿabd Allah ban ʿabd arraḥmn alhamdānī almaṣrī (ta769): šarḥ ʾalfya abn mālk, taḥqīq: maḥmd maḥyī addayn ʿabd alḥamīd, ṭa20, alqāhra: dār attarāṯ wadār maṣr, 1400ha/1980m.

(34) ʿalī ʾabū almakārm: ʾaṣūl attafkīr annaḥwī, ṭa1, alqāhra: dār ġarīb, 2006ma.

(35) abn ʿādl, sarāj addayn ʿamr ban ʿalī alḥanblī addamšqī: allabāb fī ʿalūm alkatāb,

taḥqīq: ʿādl ʾaḥmd ʿabd almawjūd waʿlī maḥmd maʿūḍ, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1419ha/ 1998ma.

(36) abn ʿāšūr, maḥmd aṭṭāhr (ta1393): attaḥrīr wattanwīr, tawns: addār attawnsya lalnšr, 1984ha.

(37) alqarṭbī, ʾabū ʿabd Allah maḥmd ban ʾaḥmd (ta671): aljāmʿ lảḥkām alqarảān, taḥqīq: ʾaḥmd albardūnī wảibrāhīm ʾaṭfīš, ṭa2, alqāhra: dār alkatb almaṣrya, 1384ha/1964m.

(38) alkafwī, ʾabū albaqāʾ ʾayūb ban mawsā (ta1094): alkalyāt, taḥqīq: ʿadnān darwīš wamḥmd almaṣrī, bayrūt: mảssa arrasāla, 1419ha/ 1998ma.

(39) abn mālk, ʾabū ʿabd Allah jamāl addayn maḥmd ban ʿabd Allah aṭṭāʾī aljayānī: šarḥ attashīl, taḥqīq: da. ʿabd arraḥmn assayd wad. maḥmd badwī almaḳtūn, ṭa1, alqāhra: dār hajr, 1410ha/1990m.

(40) annawīrī, šahāb addayn ban ʿabd alwahāb (ta733): nahāya alʾarb fī fanūn alʾadb, ṭa1, alqāhra: dār alkatb walūṯāʾiq alqawmya, 1423ha.

(41) abn hašām, ʾabū maḥmd ʿabd Allah ban yawsf alʾanṣārī (ta761): maġnī allabīb, taḥqīq: da. māzn almabārk wamḥmd ʿalī ḥamd Allah, ṭa6, damšq: dār alfakr, 1985ma.

(42) hāynh min, fa. wafīhfījr, da. madḳl ʾilā ʿalm allaġa annaṣī, tarjma da. falḥ alʿajmī, arrayāḍ: jāmʿa almalk saʿūd, 1999ma.

(43) abn yaʿīš, mawfq addayn ʾabū albaqāʾ ban ʿalī: šarḥ almafṣṣal, taqdīm da. ʾimīl yaʿqūb, ṭa1, bayrūt: dār alkatb alʿalmya, 1422ha/ 2001ma.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصلية محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.

رئيس هيئة التحرير
أ.د يعقوب يوسف الكندري

ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
المؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً

جميع المراسلات توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب 17370 الخالدية 72454 الكويت - هاتف 24830256 (965) فاكس 24830256 (965)
ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab
www.apc. kuniv. edu.kw/aass E-mail: aass@ku.edu.kw